منصة "أمد"

المجلة الشهرية

العدد الثامن – سبتمبر 2025



المحتوى

1 ——— المقدمة

2-3 ——— • غارة على وسيط السلام.. وارتداد الصدمة إلى نتنياهو!

4-5 ——— • حكومة حميدتي في دارفور.. شرعنة الانقسام بدعم إقليمي

6-7 ——— • انعكاسات هجوم الدوحة على السياسة الأمريكية في المنطقة

8-9 ——— • التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا: وهم مُتخيّل أم واقع ملموس؟

المحتوى

- ماذا يعني انسحاب دول الساحل من المحكمة الجنائية الدولية؟ — 10-11
- التصعيد من أجل خفض التصعيد: قراءة استراتيجية في رهانات إيران مقابل أوروبا — 12-13
- بلد يموت بصمت: عن المجاعة الراهنة التي تحاصر السودان — 14-15
- ترجمات حصرية — 16
  - إشارات ومضمون الاتفاق الدفاعي الجديد بين السعودية وباكستان — 16-17
  - هل يلوح صراع إسرائيلي – مصري في الأفق؟ — 18-19
  - كيف سيكون تأثير خروج القوات الأميركية من العراق؟ — 20-21

يقدم العـــدد عرضا تحليليا لأبـــرز المواد البحثيـــة التـــي أنتجتهـــا المنصة خلال شـــهر ســـبتمبر 2025، وكذلـــك التقارير المترجمـــة التي انفردت أمـــد بترجمتها للقارئ العربي..

غارة على وسيط السلام..

وارتداد الصدمة إلى نتنياهو! (الرابط)

الملخص:

في 9 سبتمبر 2025 نفذت إسرائيل غارة جوية على اجتماع لقيادات حماس في الدوحة، أثناء مناقشتهم مقترحًا أمريكيًا لوقف إطلاق النار، ما أسفر عن مقتل ستة أشخاص بينهم مقربون من قيادة الحركة وعنصر أمني قطري. مثّلت العملية تصعيدًا غير مسبوقًا عبر استهداف عاصمة وسيطة، وأحدثت ارتدادات سياسية ودبلوماسية واسعة. أولاً، على مستوى مسار مفاوضات غزة، اعتبرت حماس الضربة محاولة متعمدة لإفشال المفاوضات ووقف أي تقدم نحو الهدنة، بينما أبدى مسؤولون إسرائيليون تحفظهم على التوقيت والنتائج، معتبرين أن القصف دمّر الثقة مع الوسطاء. كما أحرجت العملية واشنطن التي نفت علمها المسبق بها، وأعلن ترامب أنه "غير سعيد" بالهجوم مؤكّدًا أنه تم دون موافقته. النتيجة كانت تجميدًا مؤقتًا لمسار التهدئة وتوتيرًا للعلاقات بين الوسطاء وإسرائيل، رغم تمسك حماس بالتفاوض والمقاومة معًا. ثانيًا، على صعيد موقع قطر ودورها الدولي، تحولت الدوحة إلى مركز تضامن عالمي. أدانت الدول العربية والغربية الهجوم بوصفه انتهاكًا سافرًا لدولة وسيطة.

حتى واشـــنطن شـــددت على ســـيادة قطر وتعهدت بتســـريع اتفاقيـــة التعاون الدفاعـــي معهـــا. بذلك خرجـــت الدوحة من الأزمـــة أكثر قـــوة وشـــرعية في دورهـــا الدبلوماســـي. ثالثًا، من المنظور القانوني والدولي، شـــكّل القصف انتهـــاكًا صارخًا لميثاق الأمم المتحدة ومبدأ ســـيادة الدول، شـــبيهًا بهجوم إسرائيل على تونـــس عـــام 1985. طالبت قطر بتحقيـــق دولي ودعـــت الجزائر لاجتماع طـــارئ بمجلـــس الأمن لإدانـــة العدوان. عـــززت الحادثة الإجمـــاع الدولي على رفض اســـتهداف الدول الوســـيطة، وعمّقت عزلة إسرائيل المتزايدة.



حكومة حميدتي في دارفور.. شرعنة الانقسام بدعم إقليمي (الرابط)

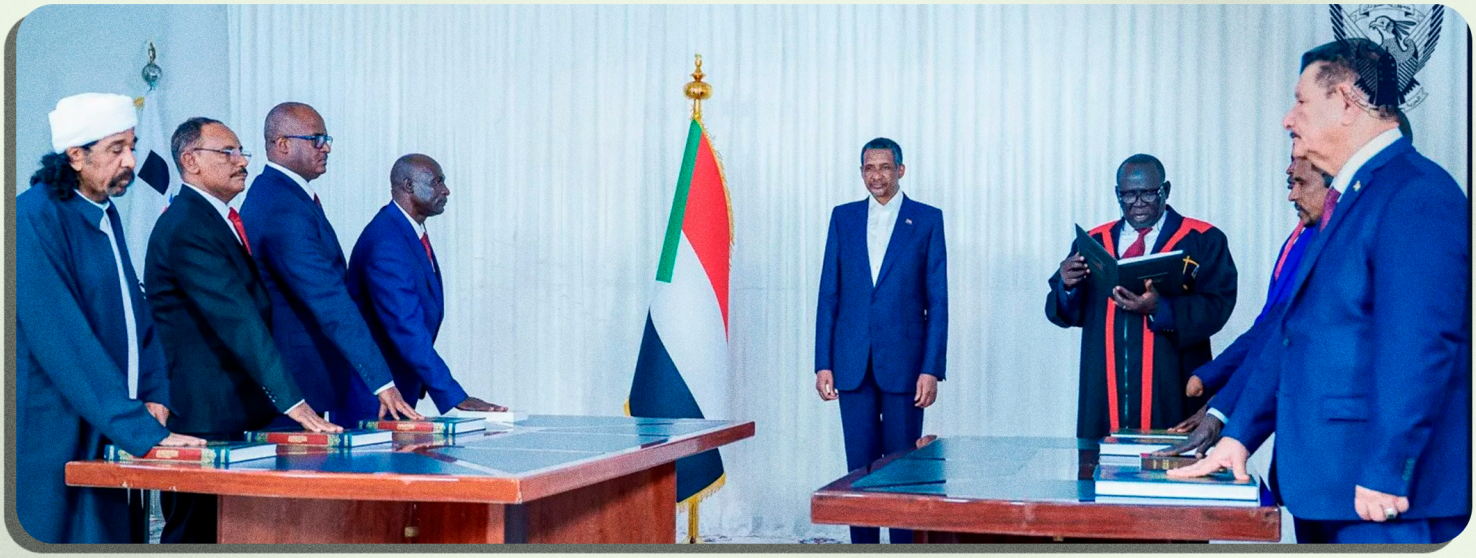


الملخص:

أعلن محمد حمدان دقلو (حميدتي) في يوليو 2025 من نيالا عن تأسيس ما سماه "السودان الجديد"، وتشكيل حكومة موازية في أغسطس برئاسته وعضوية 15 شخصًا، أبرزهم عبد العزيز الحلو نائبًا للرئيس ومحمد حسن التعايشي رئيسًا للوزراء. تمثل هذه الحكومة تحديًا مباشرًا للسلطة المركزية بقيادة عبد الفتاح البرهان ومحاولة لتحويل قوات الدعم السريع من فصيل متمرد إلى سلطة أمر واقع في إقليم دارفور. يسعى حميدتي من خلال هذه الخطوة إلى كسب شرعية سياسية وإقليمية عبر طرح نفسه كزعيم "علماني" مقابل ما يصفه بـ"الحركة الإسلامية" داخل الجيش، في إشارة إلى سعيه لإقناع القوى الإقليمية والدولية بأنه بديل مدني قابل للتعامل. إلا أن تشكيل هذه الحكومة يعكس في جوهره إقرارًا بعجز قواته عن العودة إلى الخرطوم، ومحاولة لتثبيت واقع الانقسام وترسيخ نفوذ الدعم السريع في الغرب.

على الصعيد الخارجي، رفض الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية والأمم المتحدة والحكومة المصرية الاعتراف بحكومة حميدتي، محذرين من خطر تقسيم السودان. في المقابل، برزت الإمارات كداعم رئيسي محتمل سياسيًا ولوجستيًا، في امتداد لاستراتيجيتها في دعم الكيانات المسلحة الإقليمية. كما تُعد تشاد القناة الأهم للدعم العسكري والتموين بالتنسيق مع أبوظبي، بينما تُسهم إفريقيا الوسطى في الإمدادات غير المباشرة، وتبدي كينيا مؤشرات دعم سياسي متزايد بفعل علاقاتها الوثيقة مع حميدتي. أما خليفة حفتر في ليبيا فيوفر دعمًا لوجستيًا إضافيًا عبر الجسر البري والجوي.

ختامًا، تمثل حكومة حميدتي محاولة لشرعنة الانقسام وتكريس نموذج "دولة دارفورية" مدعومة إقليميًا، ما يهدد وحدة السودان ويزيد من احتمالات تفككه الإقليمي وتحوّل الصراع إلى حرب نفوذ متعددة الأطراف.



انعكاسات هجوم الدوحة على السياسة الأمريكية في المنطقة (الرابط)

الملخص:

في 9 سبتمبر 2025 شنّت إسرائيل غارة على قادة حركة حماس في الدوحة أثناء مناقشتهم المقترح الأمريكي لوقف إطلاق النار، ما أدى إلى مقتل ستة أشخاص بينهم نجل خليل الحية، بينما نجا قادة الحركة. الهجوم الذي وُصف بأنه انتهازي استخباريًا جسّد تفضيل تل أبيب لخيار الحسم العسكري على الدبلوماسية، وأحدث ارتدادات واسعة على السياسة الأمريكية في المنطقة. أولًا، الموقف الأمريكي اتسم بالتناقض. إذ نفت واشنطن علمها المسبق بالهجوم، لكن الرئيس دونالد ترامب وصفه بدايةً بأنه "فرصة للسلام" في سياق استراتيجيته القائمة على "السلام بالقوة"، قبل أن يعدّله لاحقًا إلى "حادث مؤسف" مؤكّدًا التزام الولايات المتحدة بسيادة قطر وتعهد بعدم تكرار الحادثة. رغم تأكيده أن القرار كان إسرائيليًا خالصًا، إلا أن الهجوم كشف حدود السيطرة الأمريكية على حليفتها الإسرائيلية وأضرّ بمصداقية واشنطن كضامن لأمن الخليج.

ثانيًا، انعكاسات الهجوم على النفوذ الأمريكي جاءت سلبية؛ فقد عمّق الشكوك الخليجية بشأن دور واشنطن، واعتُبر دعمها غير المباشر لإسرائيل مصدر تهديد لا حماية. كما تراجعت اتصالات تل أبيب بمصر، وانتقد أنور قرقاش علنًا السلوك الإسرائيلي بوصفه "غادرًا"، بينما ألغت الإمارات مشاركة الشركات الإسرائيلية في معرض دبي للطيران المقبل. بذلك، تحوّل "السلام من خلال القوة" إلى معادلة ارتداد سياسي ضد النفوذ الأمريكي.

ثالثًا، الانعكاس الإقليمي والدولي تمثّل في توحد عربي غير مسبوق خلال القمة الطارئة بالدوحة لإدانة الهجوم، ما أعاد إسرائيل إلى دائرة العزلة السياسية، وفتح الباب أمام مراجعة التطبيع العربي معها. كما أعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية نيتها تعليق التعاون الثنائي مع تل أبيب وفرض عقوبات على وزراء إسرائيليين متطرفين.



التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا:
وهم مُتخيّل أم واقع ملموس؟ (الرابط)

الملخص:

تجادل الورقة بأن ما يُوصف بـ«التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا» هو في جوهره امتداد لتراجع الموقف العربي من القضية الفلسطينية أكثر منه اختراقًا إسرائيليًا مباشرًا للقارة. فإفريقيا – رغم تباين مواقف دولها – لم تتخلَّ فعليًا عن دعمها السياسي والتاريخي لفلسطين، بينما الانكفاء العربي هو الذي خلق الفراغ الذي ملأته إسرائيل.

توضح الدراسة أن التحول بدأ من داخل العالم العربي نفسه؛ ؛ إذ تخلّت الدول العربية الكبرى عن ربط علاقاتها الإفريقية بشرط دعم فلسطين. ؛ إذ تخلّت الدول العربية الكبرى عن ربط علاقاتها الإفريقية بشرط دعم فلسطين.

التي مثّلت ذروة التضامن العربي الإفريقي، جاءت موجة التطبيع: «كامب ديفيد» عام 1979، واتفاق الأردن عام 1994، ثم «اتفاقيات أبراهام» عام 2020 بقيادة الإمارات والبحرين والسودان والمغرب. كما لعبت أبوظبي دورًا محوريًا في تسويق التطبيع لدول إفريقية مثل تشاد والنيجر، ضمن ما تسميه الورقة "لدومينو الإماراتية".



وترى الورقة أن تصوير إفريقيا كقارة «مخترَقة» يخالف الواقع، إذ ما تزال تشكّل أكبر كتلة تصويت مؤيدة لفلسطين في الأمم المتحدة. فقد منعت مفوضية الاتحاد الإفريقي تمثيل إسرائيل داخل مؤسساتها، كما دفعت جنوب إفريقيا القضية إلى محكمة العدل الدولية متهمة إسرائيل بارتكاب الإبادة. هذه المواقف تعكس ذاكرة استعمارية حية تربط بين تجربة الفصل العنصري ومعاناة الفلسطينيين.



وتُبرز الورقة أيضًا مسؤولية الأنظمة العربية عن إضعاف هذا التضامن بسبب المقايضات السياسية والأمنية مع إسرائيل، إلى جانب محاولات قمع التضامن الشعبي مع غزة في دول عربية عدة، باستثناء مواقف ثابتة لقطر والجزائر. النتيجة الجوهرية أن «مركز التحدي عربي لا إفريقي»؛ فإسرائيل لم تتوسع في القارة إلا بقدر ما تراجع العرب عن دورهم التاريخي، مما جعل التغلغل الإسرائيلي انعكاسًا لتفكك الإرادة السياسية العربية أكثر منه اختراقًا فعليًا لإفريقيا.

ماذا يعني انسحاب دول الساحل من المحكمة الجنائية الدولية؟ (الرابط)

الملخص:

في 22 سبتمبر 2025 أعلنت مالي وبوركينا فاسو والنيجر انسحابها من المحكمة الجنائية الدولية، في خطوة وصفتها الورقة بأنها عصيان سياسي ضد عدالة استعمارية غير متكافئة، أكثر منها رفضًا لمبدأ القانون. فهذه الدول ترى المحكمة أداة لإدامة الهيمنة الغربية، إذ وُلدت في سياق ما بعد الحرب الباردة كآلية لفرض "عدالة نيوليبرالية" على شعوب الجنوب العالمي.توضح الورقة أن المحكمة منذ تأسيسها عام 1998 لم تحقق وعد "العدالة الكونية"، إذ انصبت جميع ملفاتها تقريبًا على إفريقيا.

فـ9 من كل 10 قضايا نشطة تخص القارة، وأكثر من 20 مسؤولاً إفريقيًا اتُهموا، بينما ظلّ قادة الغرب، رغم جرائمهم الموثقة في العراق وأفغانستان وغزة، بمنأى عن الملاحقة. حتى بعد صدور مذكرات توقيف بحق قادة إسرائيليين عام 2024، لم تُنفّذ أي منها، مقابل سرعة محاكمة الرئيس الإيفواري السابق لوران غباغبو بتدخل فرنسي مباشر، قبل أن يُبرّأ لاحقًا.تتجلى ازدواجية المعايير أيضًا في الموقف الأمريكي؛

إذ لم تنضم واشنطن للمحكمة لكنها تمارس نفوذًا عليها، فعاقبت مسؤوليها عندما فتحت تحقيقًا بجرائم محتملة للقوات الأمريكية في أفغانستان، وأقر الكونغرس قانونًا عام 2024 يجرّم التعاون مع المحكمة ضد حلفاء الولايات المتحدة، خصوصًا إسرائيل.

وتشير الورقة إلى إدانات إفريقية سابقة للمحكمة؛ فبول كاغامي وصفها بأنها "أداة لملاحقة الأفارقة فقط"، فيما نعتها روبرت موغابي بـ"المحكمة العنصرية". غير أن انسحاب دول الساحل الثلاث يشكل سابقة جماعية تؤسس لمرحلة جديدة من الوعي القانوني والسياسي في إفريقيا، قائمة على رفض الوصاية القانونية الغربية.



التصعيد من أجل خفض التصعيد: قراءة استراتيجية في رهانات إيران مقابل أوروبا (الرابط)

الملخص:

منذ تفعيل الترويكا الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) آلية "الزناد" في 28 أغسطس 2025 لإعادة فرض العقوبات الأممية على إيران، دخل الملف النووي مرحلة تفاوضية حرجة، تدير فيها طهران استراتيجيتها على قاعدة "التصعيد من أجل خفض التصعيد". فالأوروبيون يسعون إلى فرض التزامات تقنية عاجلة – تشمل التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والكشف عن مخزون اليورانيوم المخصب بنسبة 60%، وبدء مفاوضات مباشرة مع واشنطن – بينما ترى طهران هذه المطالب أوراق قوة تفاوضية لا التزامات قانونية.

تُقدّر إيران أن قبولها بشروط الأوروبيين دون مقابل أمريكي مباشر يعني تسليم أوراق الردع الاستراتيجية مجانًا، لذا تفضل المخاطرة بعودة العقوبات الأممية مقابل الاحتفاظ بقدرتها التفاوضية. وترى أن تلك العقوبات رمزية أكثر منها اقتصادية، لأن الضغوط الأمريكية الأحادية أشد تأثيرًا، ولأن الصين وروسيا لن تلتزما بتنفيذها. كما تراهن طهران على أن استبعاد أوروبا سيُعيد المفاوضات إلى مسارها المفضل: تفاهم ثنائي مباشر مع واشنطن.

لكن هذه المقاربة تواجه حدودًا عملية. فالأوروبيون يربطون الغموض الإيراني بسرعة استعادة معدلات التخصيب وبقاء المواقع المتضررة دون تفتيش، بما يثير المخاوف من استئناف النشاط النووي العسكري ويفتح الباب أمام خيارات استباقية إسرائيلية. في المقابل، ترفض طهران إدخال ملف الصواريخ الباليستية ضمن أي مقايضة، وتعتبره خطًا أحمر يرمز لقدرتها الردعية الأخيرة في مواجهة إسرائيل والولايات المتحدة.

تخلص الورقة إلى أن التصعيد الإيراني ليس رفضًا للتفاوض بل أداة لإعادة تشكيله؛ فإيران تفاوض على الزمن والشرعية والأطراف المشاركة، وتستخدم الغموض النووي والصاروخي كرافعة تفاوضية. غير أن خطورة هذه الاستراتيجية تكمن في هشاشة التوازن بين "التصعيد المحسوب" و"سوء التقدير"، إذ قد تتحول أي خطوة خاطئة إلى شرارة مواجهة أوسع تُفقد طهران مكاسبها التفاوضية وتعيد المنطقة إلى منطق الصدام.



بلد يموت بصمت: عن المجاعة الراهنة التي تحاصر السودان (الرابط)

الملخص:

يكشف التقرير أن السودان يواجه أسوأ كارثة إنسانية في تاريخه الحديث، إذ يتهدد الجوع نصف سكانه – نحو 25 مليون شخص – بفعل الحرب بين الجيش وميليشيا الدعم السريع منذ أبريل 2023. وأعلنت الأمم المتحدة مجاعة رسمياً في مخيمي زمزم وأبو شوك قرب الفاشر، حيث يموت المدنيون، خصوصاً الأطفال، بسبب الجوع وسوء التغذية. وصف مجلس مراجعة المجاعة (IPC) الوضع بأنه "أسوأ مجاعة في العالم"، فيما تحولت دارفور إلى مركز الانهيار الإنساني مع حصار المدن وصعوبة إيصال الإغاثة.

ترجع الورقة جذور الأزمة إلى عقود من العنف البنيوي واستخدام التجويع كسلاح سياسي منذ عهد البشير، حين أُنشئت ميليشيات الجنجويد التي أعيدت تسميتها لاحقاً بالدعم السريع. هذه الميليشيا بنت اقتصاداً موازياً قائماً على التهريب والنهب،، وكرّست نموذج "دولة ظل" في دارفور. واليوم أعادت توظيف الجوع كسلاح حرب؛ إذ تفرض حصارات على المدن والمخيمات، وتستولي على المساعدات الإنسانية،

وتفـــرض ضرائب على منظمـــات الإغاثـــة، محوّلـــة المعاناة إلى مصدر تمويل وصراع.

توضح الورقة أن المجاعـــة أصبحت أداة إخضـــاع وتدمير اجتماعي؛ فالجـــوع يقـــوّض الثقة ويؤجـــج الأحقـــاد الإثنية بيـــن العرب والقبائل غيـــر العربية، فيما تتفكك مؤسســـات التعـــاون الأهلي. وتُعمّق هذه الممارســـات الصدمات النفســـية والجماعية، خصوصاً بعـــد المجـــازر التي طالـــت المســـاليت وغيرهم، ما ينـــذر بجيل جديد مشبع بروح الثأر والانقسام.

وتـــرى الورقـــة أن الأزمة تجـــاوزت البعد الإنســـاني إلـــى تهديد إقليمي شـــامل، إذ قد يـــؤدي تـــرك 25 مليون ســـوداني لمصير الجوع إلـــى فوضى تمتـــد نحو حـــوض النيل والقـــرن الإفريقي والخليـــج عبر موجات نـــزوح وانهيار أمني. وتحمّـــل الدول الداعمة لميليشـــيا الدعم الســـريع، خصـــوصاً الإمارات، مســـؤولية قانونية عن جرائم "التجويـــع المتعمّد". النتيجة أن المجاعة ليســـت عرضاً من أعـــراض الحرب، بـــل أداة مركزية في إدارتهـــا وجريمة منظمة تطبع مســـتقبل الســـودان بذاكرة طويلـــة من الجـــوع والعنف والانقسام.



أبرز الترجمات الحصرية:

كما قدمت منصات أمد خلال شهر سبتمبر عدة ترجمات حصرية، من منصات ومواقع عالمية تقدم تحليلات ثرية ومتميزة حول المستجدات السياسية عالميا وفي الشرق الأوسط، وهذه أبرزها:

كيف سيكون تأثير خروج القوات الأميركية من العراق؟ (الرابط)

الملخص:

يتوقع تقرير "ستراتفور" أن انسحاب القوات الأميركية من العراق سيؤدي إلى تراجع نفوذ واشنطن المباشر وفتح الساحة أمام تركيا وإيرانلتوسيع أدوارهما الإقليمية، مما يجعل استقرار العراق مرهونًا بتوازن تنافسهما.. فخلال أسابيع، ستنسحب القوات الأميركية من قاعدتي عين الأسد والنصر مع بقاء وجود محدود في أربيل تطبيقًا لاتفاق 2024 الذي أنهى مهمة التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية وحوّلها إلى شراكة استراتيجية محدودة.من منظور استراتيجي، سيضعف الانسحاب أدوات الردع الأميركية، إذ لم يعد وجودها العسكري وسيلة فعالة لموازنة النفوذ الإيراني أو لمنع عودة "داعش".

". ومع ذلك، ستظل واشنطن قادرة على استخدام أدوات الضغط الاقتصادي والعقوبات لردع بغداد عن السياسات الموالية لطهران، خصوصًا عبر تهديدها بوقف التعاون العسكري أو تقييد استيراد الطاقة من إيران. ويُتوقع أن تؤدي هذه الضغوط إلى تقليص استقلالية الحشد الشعبي ومنع إعادة هيكلته بطريقة تعزز النفوذ الإيراني.

أما تركيا فستستفيد من الفراغ لتعزيز نفوذها الأمني والاقتصادي، مستثمرة في مشروع "طريق التنمية العراقي" وتوسيع خطوط الكهرباء والتعاون الاستخباري لمواجهة حزب العمال الكردستاني. وتعتبر أنقرة أن استقرار العراق شرط لحماية أمنها القومي وتوسيع تجارتها الإقليمية.

في المقابل، تواجه إيران قيودًا كبيرة بعد الحرب مع إسرائيل التي أضعفت دفاعاتها وبرامجها الصاروخية، ما حدّ من قدرتها على تمويل ميليشياتها، رغم بقاء نفوذها السياسي من خلال الأحزاب المرتبطة بالحشد الشعبي والتي تستعد لانتخابات نوفمبر 2025. ويرجح التقرير أن تستعيد طهران نفوذها تدريجيًا على المدى الطويل إذا تمكنت من تجاوز أزماتها الاقتصادية والأمنية.

النتيجة العامة أن الانسحاب الأميركي سيعيد تشكل ميزان القوى الإقليمي داخل العراق، حيث تتقاطع المصالح التركية والإيرانية على حساب الدور الأميركي، مما يجعل مستقبل بغداد مرهونًا بإدارة دقيقة لهذا التنافس المتصاعد.

هل يلوح صراع إسرائيلي – مصري في الأفق؟ (الرابط)

الملخص:

يرى تقرير "ستراتفور" أن احتمال اندلاع صراع مباشر بين مصر وإسرائيل ضعيف للغاية، لكنّ التوترات الحدودية مرشحة للتصاعدنتيجة الحشد العسكري المصري في سيناء وردود الفعل الإسرائيلية المحتملة. فمصر نشرت نحو 40 ألف جندي في سيناء أواخر أغسطس 2025 لتعزيز وجودها قرب غزة، وهو ما تعتبره إسرائيل تجاوزاً لمحددات معاهدة السلام لعام 1979 التي تقيد عدد القوات بـ 26 ألفاً. وقد طلب نتنياهو من واشنطن الضغط على القاهرة لتقليص وجودها، ملوحاً باستخدام صفقة الغاز «ليفياثان» كورقة ضغط اقتصادية.

يُفسّر التقرير الحشد المصري بأنه ردّ دفاعي على سلوك إسرائيل التوسعي واحتمال تهجير الفلسطينيين إلى سيناء، وهو خط أحمر مصري معلن. ومع ازدياد العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة وتهديدات نتنياهو بضرب قيادات حماس "أينما وُجدت"، تزايدت مخاوف القاهرة من تهديد أمني مباشر.

وفي المقابل، تخشى إسرائيل أن يؤدي استمرار الحشد المصري إلى حوادث حدودية أو سوء تقدير قد يشعل أزمات قصيرة الأمد.

اقتصادياً، تمثل صفقة ليفياثان البالغة 35 مليار دولار أحد أهم أوراق الضغط الإسرائيلية، إذ يعتمد الاقتصاد المصري على الغاز الإسرائيلي لتغطية 15–20% من استهلاكه. وإذا علّقت تل أبيب الصفقة، ستضطر القاهرة إلى استيراد غاز مسال أغلى ثمناً، ما يفاقم الضغوط الاقتصادية رغم ارتفاع احتياطياتها الأجنبية إلى 49.25 مليار دولار بفضل اتفاقات مع صندوق النقد والاتحاد الأوروبي والإمارات.

سياسياً، يشير التقرير إلى تحول نادر في الخطاب المصري بعد هجوم إسرائيل على الدوحة، إذ وصف السيسي إسرائيل بأنها "العدو"، في مؤشر على توتر دبلوماسي متصاعد. ومع ذلك، يبقى تمسك القاهرة بمعاهدة السلام والمساعدات العسكرية الأميركية (1.2 مليار دولار سنوياً) عاملاً رادعاً لأي مواجهة مفتوحة.

النتيجة أن الطرفين سيحافظان على سلام هش تفرضه الضرورة لا الثقة، بينما تبقى سيناء بؤرة توتر مزمنة مرشحة لحوادث محدودة واختبارات متكررة لمعاهدة السلام.

إشارات ومضمون الاتفاق الدفاعي الجديد بين السعودية وباكستان (الرابط)

يرى تحليل مؤسسة بروكينجز أن اتفاق الدفاع الاستراتيجي المتبادل بين السعودية وباكستان، الموقع في 17 سبتمبر 2025، يمثل تحولاً نوعيًا في العلاقات الأمنية بين البلدين، إذ يتجاوز الشراكات التقليدية إلى التزام واسع بالدفاع المشترك، مع تلميحات إلى "ردع نووي موسّع". ويعكس الاتفاق رغبة البلدين في بناء محور أمني مستقل عن التقلبات الأميركية والتوازنات الإقليمية المتغيرة. جذور التعاون تعود إلى بروتوكول 1982 حين أرسلت باكستان قوات دائمة للمملكة، ، شاركت في الدفاع عنها أثناء حرب الخليج، وتواصل إرسال نحو 1500 عنصر للتدريب والاستشارة. في المقابل، قدمت الرياض دعمًا ماليًا ونفطيًا متكرراً لإسلام آباد. أما التوقيت الحالي، فيرتبط بقلق سعودي من السلوك الإسرائيلي بعد هجوم الدوحة، والمنافسة مع إيران، إلى جانب إدراك محدودية الاعتماد على واشنطن. وبالنسبة لباكستان، فهو محاولة لتنويع الشركاء وتقليل الاعتماد على الصين، وتوازن التقارب السعودي – الهندي المتزايد.

الاتفاق يُهيئ إطارًا مؤسسًا للتعاون العسكري والاستخباري والصناعي يشمل تبادل المعلومات، الاتصالات الآمنة، التدريب، والتصنيع الدفاعي المشترك في سياق رؤية السعودية 2030.
ورغم الغموض المحيط بالبُعد النووي، فإن الإيحاء بامتداد الضمانات الدفاعية للأصول الباكستانية يخلق ردعًا نفسيًا واستراتيجيًا دون التزام نووي صريح.
لكن الاتفاق يحمل مخاطر إقليمية معتبرة، أبرزها احتمال توتير العلاقات السعودية – الهندية أو تعقيد فرص التقارب مع إسرائيل، خاصة في ضوء مشاريع مثل "الممر الاقتصادي الهندي – الشرق الأوسط – أوروبا". كما قد يضع باكستان أمام اختبار جديد إذا طُلب منها دعم عمليات سعودية في البحر الأحمر أو مواجهة الحوثيين، فيما قد يؤدي الاعتماد المالي المتزايد على الرياض إلى تأجيل إصلاحاتها الاقتصادية.
يخلص التحليل إلى أن الاتفاق يمثل توجهًا استراتيجيًا أوسع في الشرق الأوسط وجنوب آسيا نحو بناء ترتيبات أمنية إقليمية ذاتية، في ظل تراجع الثقة بالضمانات الغربية وتزايد السعي لتحقيق توازنات ردع محلية مستقلة.

أمد
Amad

هل تبحث عن فهم أعمق للتطورات السياسية والاقتصادية؟ منصة أمد تمنحك التحليل والرؤية من خلال تقارير وأوراق بحثية متخصصة.

أوراق تحليلية ترجمات تقارير



لزيارة موقعنا

amadcps.com